HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

دور آلية (المقاربة التشاركية) في اتخاذ القرار المحلي

أم السعد عبد الرحمان مكي[1]

[1] مؤسسة الانتماء للباحثة: قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة (8 ماي 1945) قالمة

بريد الكتروني: mekki.oumessaad@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2021/04/01م تاريخ القبول: 2021/03/21م

المستخلص

بدأ تطبيق آلية (المقاربة التشاركية) منذ سنوات في كثير من دول العالم، بالنظر إلى مقدرتها على إشراك مختلف الفواعل في سيرورة التنمية المستدامة، وذلك بتمكينهم من اتخاذ القرار الذي يخص الشأن المحلي، عبر إيجاد وإتاحة مجموعة من الأدوات تبعا لنظرة ومقدرة كل دولة، وقد سلطنا في هذي الورقة البحثية الضوء على تجربتي الجزائر والمملكة المغربية في تطبيق المقاربة، مع تحديد الأهمية، سبل التنفيذ والنتائج والإكراهات التي قد تعترض التنفيذ ميدانيا.

الكلمات المفتاحية: المقاربة التشاركية، اتخاذ القرار، التمكين.

RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF THE MECHANISM (PARTICIPATORY APPROACH) IN LOCAL DECISION MAKING

Oumessaad Abderrahmane Mekki[1]

[1] Department of Information and Communication Sciences, University (8 May 1945) Guelma.
Email: mekki.oumessaad@univ-guelma.dz

Published at 01/04/2021 **Accepted at 21/03/2021**

Abstract

The participatory approach has been applied for a few years in many countries of the world, due to its capacity to involve the different actors in the process of sustainable development, by allowing them to make decisions concerning the management of local affairs, by creating and by providing a set of tools, according to the perception and capacities of each country. In This article, we have highlighted the experiences of Algeria and the Kingdom of Morocco in the implementation of this approach, by identifying the importance, the means of implementation, the results and the constraints of the implementation. In the field.

Key Words: Participatory Approach, Decision Making, Empowerment.

1.مقدمة :

تحظى (المقاربة التشاركية) في الوقت الراهن بأهمية بالغة، من حيث تصنيفها لدى المختصين كآلية تمكين اتخاذ القرار المحلي، بالنظر إلى مقدرتها على الوصل بين طرفي العملية التنموية المحلية، وهم الفاعلون في المحيط من: سلطات عمومية ومواطنين، إضافة لأطراف أخرى لها صلة بصناعة القرار المحلي، وهو ما أثبتته تجارب دول العالم والعربية بما فيها الجزائر، التي تراهن على مدى ونوعية المشاركة المحقّقة من طرف المواطنين في تسيير واتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم بشكل مباشر، سواء في مجال: البيئة والتهيئة الحضرية، الخدمات والترفيه، الصحة، الصناعة، وغيرها.

وقد تعاظمت الأصوات المُطالِبة بالارتكاز إلى تبني (المقاربة التشاركية)، وذلك تماشيا والتغيرات التي طرأت على المجتمعات، وخاصة في شقها السياسي، وما أصبح بسببه المواطن يعاني من إجحاف كبير في إسماع صوته، ونقل انشغالاته، وتغييب دوره بشكل كلي عن الاسهام في اتخاذ قرار يتعلق بشؤونه بشكل مباشر، كما أن الواقع المعاش أثبت بدوره عجز الديمقراطية "التمثيلية" للبرلمانات عن تمثيل المواطنين والتعبير بشكل حقيقي عن حاجاتهم وانشغالاتهم، مع ما تعرفه المجتمعات من سيادة الإدارة "المركزية"، وعدم منح فرصة كافية للحكم "المحلي" اللامركزي، وعدم تفعيل علاقة المواطن بالإدارة.

لأجل ذلك، فإن المطلب المطروح في الجزائر، وبولاية قالمة تحديدا، ينصب حول تصور المواطن (مشاركا) حقيقيا في سيرورة التنمية المحلية، واعتباره (فاعلا) حقيقيا منذ بدايتها –انطلاقة المشاريع وحتى انجازها ما يجعله مسئولا عما أُنجز وبالتالي يسعى للحفاظ عليه لاحقا–، باعتبار أن المشاركة تخلق الانتماء للمحيط، وأن ما أنجز ملكا عاما يستوجب المحافظة، بدل الصورة الواقعية عن حالة انفصال بين ما هو محلي ودور المواطن فيه، وغياب المبادرات والحرص على حماية الملك العام.

من وجهة نظر الباحثة، فإن المحور المُختار للدراسة، والذي يُعنى بالبحث في دور: **المجتمع المدني كأداة لنجاح التنمية المحلية (التشاركية المحلية)**، يتموقع في صميم العملية التنموية المحلية، والتي تحتاج اليوم لتحقيقها ليس إلى جهاز فنيَ– تقنيَ وطاقم إداريَ فحسب حتى تُنجز المشاريع، بقدر حاجتها لدور السكان المحليين، والذين يُعوَل عليهم في صناعة الفرق التنموي، والحفاظ على المنجزات (نظرا لحالة التدهور المدن الجزائرية عمومية وولاية قالمة بشكل خاص (34 بلدية– 10 دوائر)، ما يبرز أهمية (المقاربة التشاركية) كآلية ملائمة للتمكين من اتخاذ القرار، ومنه تحقيق التنمية الإقليمية.

التساؤل الرئيس: ما هو حقيقة دور (المقاربة التشاركية) كآلية للتمكين من اتخاذ القرار المحلي على مستوى بلديات ولاية قالمة؟

2.المبحث الأول : المقاربة التشاركية : المفهوم، الأسس النظرية وخطوات تطبيقها :

1.2–تعريف المقاربة التشاركية (AP)Approche Participative : تُعرَف (المقاربة) بأنها : منهجية التعامل مع مجال جغرافي على مستوى تدبيره واستعماله بشكل يراعي الانسجام والتفاعل بين مختلف مكوناته (قاموس المعاني) ، وتمثل آلية يؤخذ فيها برأي كل شخص معني بالتدخل سواء شخصيا أو بالتمثيل، وتعود جذورها إلى السبعينيات، وقد تأسست لتحقيق مشاركة فعَالة في مجال التنمية المحلية.

وقد دعا البنك العالمي في التسعينيات لاعتماد أسس "الإدارة التنموية الجيدة"، بتبني مطالب المجتمع المدني المحلي، ومبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد، ويرى (بولو فرير Paulo Freire) أحد مؤسسيها، أنها: "لا تعني امتياز لبعض الأشخاص، لكن حق لكل الناس للتعبير، وفقا لذلك لا أحد يستطيع أن يقول الحقيقة بمفرده، ولا يمكنه أن يقولها مكان شخص آخر، بطريقة عادية، نريد من الآخرين كلمتهم". (ع. بن الشيخ، أ. سويقات، 2013، ص. 04)

2.2-**الأسس النظرية للنهج التشاركي :** أفرز تعدد التعريفات المطروحة لمفهوم المشاركة، وتفسيرها بطرق مختلفة، أنواعا متعددة من المشاركات، حسبما قدمه (M. Leguenic, 2001,P.1)، وفقا للجدول التالي:

النوع	طريقة المشاركة
مشاركة سلبية	يشارك المواطنون للإطلاع على ما حدث وما سيحدث.
مشاركة بتوفير المعلومات	بتقديم إجابات عن الأسئلة المطروحة.
المشاركة عن طريق التشاور	عند استشارتهم، وتراعى وجهات نظرهم.
مشاركة مرتبطة بالمنفعة المادية	في توفير مصدر للمعلومات.
مشاركة وظيفية	وفقا أنشطة محددة سلفا، وبعد وضع استراتيجيات مشاريع ومخططاتها.
مشاركة تفاعلية	في تشخيص حالات تؤدي إلى خطط عمل، وفي تكوين أو تعزيز جماعات المصالح (القرارات المحلية) لاستدامة الأنشطة و/ أو الهياكل في المكان.
تعبئة ذاتية – مشاركة فعالة	عن طريق اخذ المبادرات بشكل مستقل.

جدول رقم 01: يوضح أنواع المشاركة وطرق تحقيقها (المصدر : Morgane Leguenic, 2001)

3.2- الخطوات الثمانية (8) لتجسيد المقاربة التشاركية :

1. المعلومات /المعرفة. 2. التوعية/الوعي. 3. تحديد المشاكل/البحث عن الحلول. 4. تنظيم وإدارة العمل/البرمجة. 5. التدريب الموضوعي/التعميم. 6. التقييم الذاتي للنشاطات الجارية. 7. المتابعة/ التقييم للبرامج. 8. العودة إلى مرحلة البرمجة/ الترويج الذاتي. (Morgane Leguenic, Op. Cit, p 3)

4.2- مستويات المشاركة في اتخاذ القرار المحلي :

تظهر أهمية المشاركة في العمل المحلي نظرا لتعدد أدوارها، من حيث تعزيزها للعلاقة بين الهيئة المحلية وأفراد المجتمع وفعالياته، ورغبتهم واستعدادهم للاندماج والمساهمة الفعالة في تحسين المجتمع وتطويره، حيث توجد المشاركة بمبادرة من الهيئات المحلية أو متخذي القرار، أو نتيجة لنمو الوعي لدى الأفراد والجمعيات، وتظهر أهميتها من ناحية أخرى من خلال مستوياتها، وهي:

< مستويات المشاركــة					
مستوى المشارك niveau de participation	**إعطاء معلومات** Information	**استشارة** Consultation	**إشراك** Participe	**تعاون** Collaboration	**تمكين•** Autonomisation
الغرض	تزويد المواطنين بمعلومات تساعدهم على فهم المشكلة ونقاش الحلول والبدائل.	حصول على تغذية راجعة من المواطنين: حول البدائل والقرارات.	العمل مباشرة مع المواطنين لفهم ومراعاة اهتماماتهم.	الشراكة مع لجمهور لتطوير البدائل وتحديد الحلول.	وضع مهمة اتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي.
رسالة الهيئة المحلية للجمهور	ستحافظ الهيئة على إطلاع الجمهور وتزويدهم بالمعلومات.	-ستقوم الهيئة بتزويد الجمهور بالمعلومات. -الاستماع إلى قضاياه. تقديم تغذية راجعة حول تأثيره في القرار.	ستقوم الهيئة بتزويد الجمهور بالمعلومات، والاستماع إلى قضاياه وتقديم تغذية راجعة حول تأثيره في القرار.	ستتوجه إلى الجمهور للحصول على النصيحة مباشرة، وللبحث عن حلول خلاقة، وتبني نصيحته في القرار المتخذ إلى أقصى حد ممكن.	تضع الهيئة المحلية اتخاذ القرار في يد المجتمع المحلي.

جدول رقم 02: مستويات المشاركة في التسيير المحلي، المصدر: http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org..

يستشف مما سبق أن السلطات العمومية تسعى من خلال تبني المقاربة التشاركية اعتماد المرونة في إدارة الشأن المحلي، بتمكين الفاعلين من المساهمة في اتخاذ القرارات العامة، والتوجه نحو تحقيق النظام (اللامركزي)، غير أنه وبالمقابل يفترض أن يرتبط مفهوم (المشاركة) بما تواجهه الهيئات من تحديات في أداء عملها، ولأنها ليست الطرف الوحيد في المحيط، فهذا يجعلها تتجه إلى فواعل أخرى داخل المجتمع، لذلك فشرط تحقق التنمية في مختلف أشكالها لا يتجسد إلا من خلال:

- (تمكين) شرائح المجتمع من المشاركة في التعبير عن احتياجاتهم، ووضع الخطط والبرامج.
- مساعدة المجتمع لاستخدام طاقاته وقدراته، وإعطاء الفرصة لمشاركة الفئات المهمشة.

ولذلك تنقسم المشاركة إلى خمس مستويات، وهي:

- **تقديم المعلومات:** إعلام المجتمع بما تم التخطيط له.
- **التشاور:** تقديم مجموعة خيارات والاستماع للتغذية الراجعة للمشاركين من المجتمع المحلي.
- **اتخاذ القرار بشكل مشترك:** تشجيع المجتمع المحلي ليقدم أفكار إضافية وخيارات، ومشاركته في اتخاذ القرار.
- **العمل معا:** في هذا المستوى لا يتم اتخاذ القرار بشكل مشترك وحسب، وإنما يتم تشكيل شراكة بجسم معين، كي تقوم بحمل أعباء العمل القائم على القرار المشترك.
- **دعم المبادرات المجتمعية المستقلة:** المساعدة في معرفة احتياجات ودعم مبادرات المواطنين وتلبيتها بالمشاريع المقدمة، وتقديم النصح للحصول على الدعم من المصادر المتوفرة.

5.2 – أهمية تطبيق المقاربة التشاركية في الدول النامية :

تعتبر المقاربة التشاركية مُعطى فرضته بيئة القانون الإداري والدستوري، ووضعت لتعالج واقع الممارسة

•- **التمكين:** تعتبر التنمية المستدامة الأفراد فاعلين في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وليسوا مجرد مستفيدين، يمكنهم ممارسة خياراتهم بحرية، التأثير في القرارات، وإدارة الشؤون العامة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

الديمقراطية بالمجتمعات النامية، في ظل التخلف الواضح للبرلمانات، ولانتقادات النظام النيابي، الذي يرى مختصون أنه لا يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، والمشاركة في الشأن العام المحلي.(ن. مزيان، 2012)، ما فرض على بلدان العالم وخاصة النامية منها، والدول العربية التوجه لتبني مقاربة (اجتماعية– سياسية) تمكّن الفواعل المجتمعية تحقيق امتيازات محلية، على غرار:

- **اقتسام السلطة (اتخاذ القرار) وتعزيز دورها في ذلك.**
- **تحريك عجلة التنمية المحلية باستخدام (الديمقراطية التشاركية: Démocratie Participative).**

لذلك فإن نظرة المختصين تقرَ بأن المقاربة التشاركية تعتبر: "أحدث الصيغ المفاهيمية المعاصرة لإعمال وتجذير تطبيق مفهوم الديمقراطية، انطلاقا من منظور إصلاح وتجاوز نقائص (الديمقراطية التمثيلية)، بحكم تميَزها بإرساء بناءات مفاهيمية متسَقة مع بعضها، مثل:

- **اللامركزية الإدارية: Décentralisation Administrative.**
- **إعلاء قيم المواطنة: Citoyenneté.**
- **الحكم الراشد: la Bonne Gouvernance.**
- **الشفافية:.la Transparence**

تمثل عناصر متداخلة يمكنها حل وتجاوز "مشكل الانسداد الديمقراطي للمجتمعات العاجزة عن التسيير واللاحكامة، واللارشادة، وانعدام الشفافية، وسوء تسيير الموارد المالية والبشرية".(ع. بن الشيخ، أ. سويقات، 2013، ص. 04)، وقد اخترنا تجربة (الجزائر والمملكة المغربية)، ومسار تطبيق المقاربة بهما، لإبراز أهمية المقاربة، إيجابيات التطبيق وعوائدها ميدانيا، وانعكاساتها وآثارها التنموية، ومن وجهة نظر الباحثة للتعرف على انعكاسات تجسيدها على (الفرد)• نفسه، وتغييرات التي طرأت على سلوكاته.

3.المبحث الثاني : تجربة المملكة المغربية والجزائر في تطبيق المقاربة التشاركية وأهميتها في اتخاذ القرار المحلي:

1.3–تجربة المملكة المغربية في تطبيق المقاربة التشاركية :

تبنت المملكة المغربية المقاربة الشتاركية في إطار إطلاقها لمشروع (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، في 18 ماي 2005، بعد التشاور والإنصات وتشجيع انخراط جميع الفاعلين في اتخاذ القرارات، بتحديد الحاجيات وانجاز العمليات ميدانيا، بغرض خلق تنمية محلية قوامها الشراكة وتضافر الجهود، وترتكز المبادرة على خلق (لجان التنمية البشرية) ذات تركيبة العضوية الثلاثية: المنتخبين، ممثلي النسيج الجمعوي (المجتمع المدني)– وهي الجزئية المتصلة بمحور دراستنا التي تهدف أساسا إلى أهمية المقاربة، ومدى استيعاب الفاعلين المحليين لها•–، والمصالح اللامركزية للدولة، وتمثل:

•- في سياق تبني الفرد للمقاربة التشاركية، ووفقا للمحدِدات التي أشرنا إليها، من حيث: الانتماء، والدور المواطن في الحفاظ على الملك العام، بحكم أن سلوكات الأفراد تعكس مدى نجاح تطبيق المقاربة، وأثرها في المحيط المعاش، وتبعات إنجاز المشاريع، ومدى المحافظة عليها.

•–نتحدث عن مدى استيعاب الفاعلين للمقاربة التشاركية، بحكم أن استيعاب بنودها، ومناقشتها بشكل مستفيض على مستوى الهيئات المحلية بما فيها جمعيات المجتمع المدني مهم جدا للانطلاق في تجسيدها لاحقا، والحقيقة التي ظهرت على مستوى تجسيد المقاربة في البلدين هي أن التجربة المغربية بيَنت درجة متقدمة من الوعي بها، والجهود المبذولة لتجسيدها، مقارنة بالحالة الجزائرية التي كانت محدودة جدا.

- فضاء تحديد الحاجيات. التخطيط. التداول. التشاور. التتبع وتقييم المشاريع.

1.1.3-أهمية المقاربة التشاركية لدعم اتخاذ القرار بالمملكة المغربية :

أولت المقاربة المغاربية، فيما يتصل باهتمامها بدور المجتمع المدني في سيرورة تحقيق التنمية المحلية، أهمية بالغة، حيث أتاحت له دور يتجاوز تنشيط التنمية المحلية والابتكار والخبرة والمراقبة، لترسيخ دينامية الفاعلين، وبناء شبكات قوية للشراكة عبر مراحل التنمية، بحكم أنها تعوّل كثيرا على الفاعل المحلي وسهره على تجسيدها، ولأنها صلة لربط السلطات المحلية بالمواطنين عبر القرب والإنصات المتواصل لحاجيات السكان وتطلعاتهم التوجه للشأن العام. (وزارة الداخلية المغربية، 2010، ص. 05) وذلك مستمد من مجموعة أهداف تسعة المقاربة إلى تحقيقها، ويتعلق الأمر بالعمل على:

- تصويب الأخطاء الماضية بانفصال النخبة المسؤولة عن عملية التسيير.
- جعل المواطن "محور وصلب" التنمية المحلية.
- تحقيق التعددية (في الرأي، اتخاذ القرار الجماعي...)، الحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن. (ع. بن الشيخ، أ. سويقات، 2013)

2.1.3 - مرتكزات مبادرة (التنمية البشرية) بالمملكة المغربية :

قامت مبادرة التنمية البشرية للمملكة المغربية على مجموعة من المرتكزات، من بينها:

- **خطوات إشراك المواطن:** حيث وُصف إعلان برنامج الحكومة المغربية بالتوجه لتطبيق المبادرة بـ"الامتحان غير المعهود" في ظل الدساتير السابقة، واعتبر أولى خطوات نجاح المشاركة في تجاوز النظرة الأحادية في إعداد الدستور وتفعيل آلياته، ولا يسند للحكومة وحدها، بل يفعل المواطنون والمجتمع المدني فصوله، ويشاركون في التشريع والمراقبة مباشرة بدل البرلمان. (ح. بويخف، 2016)، حيث تم تطبيقها على مرحلتين، وهما:

- المرحلة الأولى: تحليل موقع التدخل، بجمع المعطيات لتحديد أولويات الجماعات لإشراكها في مراحل تأسيس الشراكات.

- المرحلة الثانية: التدبير التشاركي لكل العناصر، بواسطة نظام للتتبع والتقويم لمتابعة التعديلات باستمرار، بالانفتاح على المواطن في المجال التشريعي. (عكاشة بن المصطفى، 2014، ص. 73)، وبدأ تجسيد المقاربة من خلال:

- تشكيل هيئات للتشاور وتقديم مقترحات.
- **وضع آليات لتقييم السياسات العمومية**، تتمثل في تقديم:
  - **ملتمسات التشريع•. العريضة الشعبية. هيئات التشاور.**

يتعلق امتحان المشاركة بوضع قوانين تنظيمية، وقياس إنجاز أربعة مواد، (محمد بنشريف، 2016) تنص على أن: "الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، تساهم في إطار الديمقراطية التشاركية، في

•- **الملتمسات:** اعتبرها الدستور المغربي أهم مرتكزات وضمانات المشاركة في الحياة العامة، ومؤشرا لإعادة تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، ورد في الفصل 14: أن (المواطنات والمواطنين وضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع).

إعداد قرارات ومشاريع وتفعيلها وتقييمها"، وتدعو إلى "إحداث هيئات للتشاور لإشراك الفاعلين الاجتماعيين، وتعطي المواطن "حق تقديم اقتراحات في مجال التشريع"، ورفع "عرائض" للسلطات العمومية.

ويتم رصد عمل المجتمع المدني من خلال مؤشرات تخص:

– عدد مشاريع القوانين المقترحة.

–القرارات والمشاريع التي يعدها أو شارك فيها بالمؤسسات المنتخبة.

1.3.3– مجالات تطبيق مبادرة (التنمية البشرية) بالمملكة المغربية :

كشف التقييم الكمي للوضعية الإجمالية لتنفيذ مبادرة التنمية البشرية في المملكة المغربية، عن أهمية المقاربة التشاركية كمكسب ترجم في تعبئة موارد مالية إضافية، وزيادة دور الشركاء بنسبة 41 بالمائة خلال الفترة (2006– 2010) وتنفيذ 22 ألف مشروعا ونشاطا تنمويا، وقد مست المشروعات برامج:

– محاربة الفقر بالعالم القروي المقدر بـ 22%، يستهدف 403 جماعة قروية.

– محاربة الإقصاء بالمجال الحضري باستهدافه 264 حيا حضريا.

– تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية والحضرية الأساسية لفائدة السكان الفقراء.

– إنشاء خدمات القرب كالترفيه، التجهيزات الثقافية والرياضية والتربوية والصحية والأمنية..،

– برنامج محاربة السكن الهش، ويمس البرنامج أربعة مجالات: الطفولة، السكن، الشغل والانحراف.

1.3.4– آليات تطبيق مبادرة (التنمية البشرية) بالمملكة المغربية :

تقوم آليات تطبيق المبادرة على وضع:

–منظومة للتتبع والتقييم التشاركي.

–**اعداد البحوث الميدانية** من أهم عناصرها، وترتكز على **تقييم المكتسبات**، وترمي البحوث إلى:

- الإطلاع على تصورات فاعلي المبادرة من خلال الصورة التي رسختها في الذاكرة الجماعية.
- الكفاءات الاجتماعية ودرجة انخراط الفاعلين.

وتدرج النتائج في إطار تقارير تعكس تصور الفاعلين تجاه المكتسبات، درجة انخراطهم، وتحديد المعوقات، ومحاور التقوية والمقترحات، وبرمجة أنشطة التكوين وتقوية القدرات لتزويد الفاعلين بوسائل بيداغوجية وتقنية، لتحديد وصياغة وتنفيذ وتتبع المشاريع. (وزارة الداخلية المغربية، ص. 40)

وفي مجال الاتصال: وضعت آلية تقوم على إستراتيجية التواصل المؤسساتي وتواصل القرب، بالاعتماد على التغطية الإعلامية وحملات التحسيس والإخبار على المستوى الوطني والمحلي.

1.3.5–نتائج واكراهات تطبيق المقاربة التشاركية بالمملكة المغربية:

* **النتائج:** –ترسيخ "ثقافة المشاركة" بالتشاور والتعبير وتطوير آليات التشخيص ونظم التتبع والتقييم.

– دينامية النسيج الجمعوي وشراكته في اتخاذ القرار.

– تملك السكان للمشاريع بتنمية روح المبادرة.

– ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة، بإجبارية تعليل ونشر القرارات ونتائج طلبات العروض على الشبكة.

– حق المواطن في تقديم "عرائض".

– تغير اتجاه عمل الدولة من الأسفل للأعلى باعتماد الجهوية تنظيما ونمط تسيير تتنازل الدولة عن بعض اختصاصاتها للفاعلين المحليين، وإشراكهم في الأهداف العامة والقرارات. (عبد المالك ورد، 2006، ص.14).

– تحويل مراحل التنمية المحلية من التخطيط الاستراتيجي المركزي، إلى التسيير التنفيذي المحلي، ثم الوظيفي.

***الإكراهات:**

– عدم استيعاب المجتمع للفلسفة الجديدة لضعف الدور الإعلامي.

– الثقل البيروقراطي، وإشراف الإدارة على برامجها.

– مشاكل النسيج الجمعوي المعيقة للتنمية المحلية: كثرة الجمعيات، غياب التجديد والابتكار، صعوبة تكييف مشاريع المبادرة مع حاجيات السكان، وضعف ميزانية البلديات. (سليم اللويزي، 2010)

4.تجربة الجزائر في تطبيق المقاربة التشاركية :

اعتبر دستور1989 (البلدية) إطار حقيقيا لمشاركة المواطن المحلي، من خلال المنتخبين لتحقيق تنمية نابعة من احتياجاتهم، ودعا إلى تكريس التعددية منهاجا وسياسة وخيار اقتصاديا للقضاء على أخطاء المرحلة السابقة كأهم مطلب لـ "اللامركزية"، وأتبع ذلك بصدور قانون البلدية: (08- 1990)، بهدف:

– بناء إدارة محلية قوامها الانتخاب، هدفها إشراك المواطن في القرار المحلي.

– إشراك جميع أطياف المجتمع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية (سلطة المجتمع المدني).

– تكريس (اللامركزية) كوسيلة لتنمية المحلية، توفير الوسائل لإدارتها. (م.– ط. غزيز، 2011، ص. 05)

كما عزَز قانون البلدية لسنة 2011 (قانون البلدية 11 – 10، 2011)،وما جاء في دستور (1989)، بكون: "مشاركة المواطن حق دستوري"، وإن تأخر تجسيدها ميدانيا راجع للسياق السياسي والأمني، والذي رتب "المشاركة" بعد تحقيق الاستقرار واستعادة الأمن، وفصَل في كيفية تحقيقها وذلك بتمكين المواطن من الإدلاء بآراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته، وتعزز بخطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011، بالقول:«سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة، لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة».

كما دعا الباب الثالث من القانون "لتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم، وتحسين ظروف معيشتهم"، ونصت المادة: (11) على أن البلدية تشكل: "الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وتتخذ كل تدابير إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم، وتستعمل الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، وتقدم عرضا عن نشاطها السنوي أمام المواطنين، ويتحقق مبدأ المسائلة والمراقبة والشفافية وفقا للمادة (14) بالإطلاع على مستخرجات مداولات وقرارات البلدية، ونسخا كاملة أو جزئية.(رئاسة الجمهورية، 2012، ص. 09)

1.4- أهمية تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر :

تبني الجزائر للمقاربة التشاركية مرتبط بالصلاحيات الممنوحة للبلدية وفقا لدستور عام 1989، وقانوني البلدية: (1990 -2011)، (قانون البلدية 11 – 10، 2011)، وتظهر أهميتها في:

– كيفية تلبية حاجات المواطن. – طرق اتصاله بالسلطات وتقديم مطالبه المشروعة محليا•.

كما اعتبرت الحكومة مشاركة الفعاليات الوطنية (بما في ذلك المجتمع المدني) لتحقيق التنمية في البرنامج الخماسي: (2009- 2014) معطى يتصدر "أولوياتها"، وأهميتها تكمن في:

- ترسيخ ديمقراطية "تشاركية ومطمئنة". تشجع ترقية قنوات الحوار والاتصال. تعزز مبادئ الحكم الراشد. اجتثاث جذور البيروقراطية والفساد. مواصلة تحديث الخدمات العمومية.
- التعجيل بمسار (اللامركزية).

وقد بدأت الخطوة الأولى لتطبيق المقاربة واقعيا من خلال:

- تنصيب وزير الداخلية الطيب بلعيز، يوم 11 نوفمبر 2014، لفوج عمل وزاري مشترك• والموَسع إلى المنتخبين المحليين للمجالس الشعبية البلدية والولائية.
- إصدار منشور حول (الديمقراطية التشاركية)•.(ج, بن صالح، 2016)

2.4-شروط تحقّق المشاركة في اتخاذ القرار المحلي بالجزائر :

اعتمدت السلطات العمومية الجزائرية على مجموعة شروط واجب توفرها لتنفيذ بنود المقاربة التشاركية، ومنه تنفيذ المشاركة المجتمعية للمشروع المحلي، وهي شبيهة بتلك التي وضعها (صندوق تطوير وإقراض البلديات،2005)، لذلك قامت الباحثة باختصارها وفقا للنقاط الآتية، بأن:

- يشعر المواطن انه جزء من المجتمع.
- يعتمد التواصل مع المجتمع في كافة الأماكن وتسمع كل الآراء دون اقصاء.
- تعطى الفرصة لمن لا صوت لهم، بتقديم مساهمتهم وسماع آرائهم (الفئات المهمشة).
- توفر قاعدة مشتركة يتفق عليها الجميع.
- تشرك كافة شرائح المجتمع وتشجيع أفراده على المشاركة.
- تزال العوائق التي تعترض طريق المشاركة.
- تستخدم معلومات تم التأكد من صحتها أو التأكد منها قبل اخذ القرار.
- تراعى ظروف وخصوصيات كل شريحة عند اختيار الوسائل، الأوقات ومواضيع النقاش.
- التفاعل اليومي الروتيني مع المواطنين أثناء قضاء مصالحهم مع الهيئة المحلية، وما ينجم عنه من تغذية راجعة مباشرة، والنقاشات غير المخطط لها، الشكاوى والرسائل العادية والإلكترونية.

•- نظرا لأن البلدية "تشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية محليا، وتمثل بذلك قاعدة اللامركزية في تسيير الشؤون العمومية"وتستند لقانون يسمح للمواطن بـ "يحضر جلسات المجالس الشعبية التي يفترض أن تكون (علنية) والإطلاع على مستخرجات المداولات، وحصوله على نسخ منها".

•-، كُلِّف فوج العمل الوزاري المشترك بوضع الترتيبات اللازمة لتأطير مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية.

•- أُعد المنشور من قبل خبراء بالوزارة، ويعد بمثابة إطلاق تطبيق الديمقراطية الحقيقية، ويمثل محتواه قاعدة للنقاش، كما دعا لعقد ندوة وطنية تطبق توصياتها على شكل مراسيم أو قوانين.

خطوات تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر:

سبق وأشرنا إلى أن قوانين الجماعات المحلية المتعاقبة نصت جميعها على وجوب إشراك المواطنين في إدارة واتخاذ القرار المحلي، مشيرة (وزارة الداخلية،2016) بأنها عملت على المستوى المحلي وفي إطار ترقية وتنفيذ سياسية جوارية جديدة على تطوير مقاربة تشاركية، قائمة على إدماج المقاربة في برامج التنمية المحلية، واستكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي في بلديات الوطن (شملت العملية في بدايتها 25 بلدية)، وتكوين حاملي شهادات محليا على المقاربة، واستكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة بالولايات النموذجية (سطيف، ميلة، خنشلة، تيبازة، باتنة، أم البواقي) وتعميمها وتنظيم ندوات ولقاءات.

دعت وزارة الداخلية شهر ماي 2015 الولاة لعقد اجتماعات مع رؤساء المجالس المنتخبة وحثَّهم على الحوار مع الفاعلين المحليين (المجتمع المدني)، لتجسيد "المشاركة الشعبية" وفقا لقانون البلدية (قانون البلدية 11 – 10)، وقانون المدينة 2006•، بالتأسيس لآليات للتشاور، والمشاركة على صعيدين:

-**القطاعات الفاعلة المتدخلة:** تستشار وجوبا "الإدارة العمومية، ومصالح الولاية.

-**مشاركة المواطن والمجتمع المدني:** بإتاحة فرصة تسيير برامج المحيط وفقا لطريقتي:

- **التحقيق العمومي:** أحد أشكال "مشاورة"، و"مشاركة" الجمهور، حيث يمكّنهم من إبداء رأيهم وملاحظاتهم حول المشاريع المنجزة محليا.
- **الإعلام والإشهار:** يلزم بتقديم معلومات للمواطنين، وتمكنهم من الوسائل القانونية للاعتراض، ونشر معلومات عن المشاريع بالأماكن المخصصة لذلك. (م.- هـ. لعروق، 1984، ص. ص 43- 44)

4- آليات إشراك المواطن في اتخاذ القرار المحلي بالجزائر :

1-تبني اللامركزية: ديمقراطية تركز على الحرية السياسية، وتعدد المتنافسين على المقاعد، وسن المشرِّع الانتخاب كوسيلة مباشرة لتقييم توجهات الرأي العام، واختيار ممثليهم في تدبير شؤونهم.

2-عمل لجان البلدية: يقوم المجلس بوظائفه عبر لجان تشكَِّله، تعد أهم وسائل إشراك الفنيين والمختصين والمواطنين والمجتمع المدني في القرار التنموي من: التخطيط، التنفيذ، التمويل والمراقبة.

3- **تقديم التماسات، عرائض واستشارة :**

حسب المفتش العام لوزارة الداخلية (ع.- ا. صديني،) فإن المرسوم (88- 131)• الذي يحدد علاقة الإدارة بالمواطن، يمكّن من تقديم (**التماسات وعرائض**)، غير أن إشكالا يعترضها يتمثل في أن الجهة (المُرسل إليها) الالتماسات في الجزائر لا تستطيع تتبعها، بسبب عدم "وجود إطار قانوني لمتابعة العرائض"، ومع ذلك فتوجد

•- **القانون التوجيهي للمدينة:** رقم 06/06 المؤرخ في20 فيفري 2006، يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ويجسد المراقبة ومتابعة نشاطات سياسة المدينة، ويركز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن، وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم

•- المرسوم التنفيذي رقم: 88-131 ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، مؤرخ في:" 20 ذي القعدة عام 1408، الموافق 4 جويلية سنة 1988 صادر بالجريدة الرسمية العدد 27 لسنة 1988.

حسبه قنوات أخرى تتمثل في: (مركز نداء) و(الموقع الالكتروني) للوزارة، إضافة إلى آلية (**الاستشارة**) المحققة عبر مبدأ الحكامة المفتوحة في المجتمع، والتسيير الشفاف الذي يتيح إمكانية للمواطن الوصول لأية معلومة.

4-1-نماذج تحقق المشاركة في اتخاذ القرار المحلي بالجزائر : (نظام "العزّابة بغرادية، و"تاجماعت" في القبائل):

قدَم المفتش العام بوزارة الداخلية، مثالين كنماذج لتطبيق المشاركة المجتمعية بالجزائر، يتمثلان في: نظام "العزّابة بغرادية، و"تاجماعت" في منطقة القبائل، حيث يقوم كلا منهما على مجموعة أسس:

أ- **نظام "العزّابة بولاية غرادية:**

عبارة عن تنظيم محكم موسوم بنظام (العزابة)، تتأسس في كل مدينة أو قرية بوادي ميزاب، تتخذ من المسجد مقرا لها، وهو إمامة صغرى تهتم بشتى نواحي الحياة الدينية، التربوية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتعوِّض قيادة الأمة أو المجتمع استمر لأزيد من ألف عام مرورا بالحكم العثماني والاستعمار الفرنسي والنظم السياسية والاجتماعية التي سادت بعد الاستقلال. ولحلقة العزابة نظام وتقاليد ومنهج خاص يسير عليه، تعرف في المراجع ولدى المجتمع المزابي بـ:" سِيَرِ العزَّابة " وهي ما يعبَّر لها حديثا بالنظام الداخلي، وعلى أساسه توزَّع المسؤوليات بين أعضائه.

ب-نظام (تاجماعت /الجماعة) بمنطقة القبائل:

يوجد بقرى منطقة (القبائل) الجزائرية، «ثاجماعث» عبارة أمازيغية تعني «الجماعة»، مدلولها المادي يعني: مبنى أو دار عمومية مفتوحة دائما لاستقبال المواطنين، تقع عادة في مدخل القرية، وتشكل ملتقى الرجال للفصل في القضايا المطروحة، عبر الاجتماعات الدورية، ما يجعلها بمثابة "السلطة" المسيرة لشؤون القرية، وهيئة حكم وتشريع تسهر على المصلحة العامة، وهيئة قضائية تفصل في النزاعات وتعاقب المخالفين.

وبالتالي فهي واسعة الصلاحيات، وترتكز على الوازع الذاتي لكل فرد، وتستمد سلطتها من إرادة المجموعة القروية، وتتجسد الإرادة الجماعية في الجمعية العامة (اجتماع القرية) وتكون قراراتها ملزمة، خاصة وأنها تستند على مبدأ «الديمقراطية الشعبية المباشرة». توظف (تاجماعت) أدوات اتصالية لتحقيق أغراضها من صيانة الحقوق والانضباط الجماعي، لإعلام الناس بالاجتماعات والطوارئ، وطلب المعونة الجماعية لتقديم المساعدة، منها «البراح» بالمفهوم العامي، أو (منادي) القرية، الذي ينوب عن مكبرات الصوت والإعلانات المكتوبة وباقي وسائل الاتصال.

ويتركز انضباط الجماعة في هذا النوع من «الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة»، وهذه العلاقة (العضوية) بين الجماعات والفرد في المجموعة القروية المنغلقة على ذاتها، -تشبه إلى حد ما فكرة التضامن العضوي التي جاء به دوركايم، مع الاشارة إلى أن هذا النموذج كان في وقت سابق موجود بمناطق الجزائر ويسري العمل به- وبذلك تحقق (تاجماعت) الأمن الاجتماعي اللازم لحياة السكان.

6-عوائق وحلول تطبيق المقاربة التشاركية لاتخاذ القرار المحلي بالجزائر :

يعترض تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر، ومنه الحيلولة دون السماح للمواطنين بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار الجماعي مجموعة من العوائق، التي تحدث عنها المفتش العام بوزراة الداخلية (ع.- ا. صديني)، ومرد ذلك

للإطار القانوني الذي لم يتبلور بعد، ومواده القديمة، وبغياب ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المواطن، بحكم أنه لم يتم يتعود على ذلك، ويبدو "متقاعسا" عن أداء دوره التشاركي، إضافة لعوائق اتصالية، وبالحق المكتسب للمواطن: "من حق المواطن حضور الجلسات التي تتم على مستوى البلديات"، وفتح نقاش دائم حول ما يخص الشأن المحلي لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة.

-**الحلول:** وهي بمثابة توصيات، تتمثل في: ضرورة مراجعة المنظومة القانونية، بما في ذلك قانون البلدية (11-10). إدخال بعض الآليات على القانون منها: (إتاحة الإمكانية لرؤساء البلديات لاستشارة المواطنين في مشاريع التنمية المحلية).

- تحضير قانون يجعل (مشاركة) المواطنين في اتخاذ القرار أحد مقومات (النيابة المحلية).

خاتمــة:

يظهر مما سبق أن تطبيق المقاربة التشاركية وفقا لتجربة المملكة المغربية والجزائر يحقق عوائد كثيرة، كما أن آلياته وأدواته وطرق تجسيد المقاربة متعددة ومرنة وبالتالي تتيح إمكانية إشراك النسيج الجمعوي المحلي في سيرورة التنمية المحلية، شريطة أن تكون هناك إرادة جدية من جانب السلطات المحلية، وفتح باب الحوار الجاد مع مختلف الفاعلين بما فيهم المواطن العادي، وفقا لما خوله إيه القانون من حقوق.

بالمقابل، يتوجب على الساكنة المحليين (المواطن) التحلي بالوعي أكثر تجاه إدارة القرار المحلي، وأن يبدي اهتماما كبيرا بكل ما يجري في المحيط، والحرص على ما ينجز ويحافظ عليه، حيث تظهر التجربتين تقاربا في التوجه نحو تجسيد المقاربة، وبالتالي فهي تبحث عن حلول للمشاكل العالقة في المحيط، وإن اختلفت الآليات في بعض جوانبها، إلا أنها تلتقي عند نقطة تمكين المواطن بشكل شخصي من تقديم مقترحات وعرائض، وملتمسات، مع خصوصية مطالبة المغرب بتوفير هيئات للتشاور.

كما كشفت القراءة في مبادرة تجربة المملكة المغربية، القائمة على المقاربة التشاركية، والتي خاضت فيها مراحل وحصدت نتائج مراحل متقدمة منها، عن نتائج مشجعة رسخت "ثقافة المشاركة" بالتشاور والتعبير عن الرأي حول مستقبل الفاعلين، باعتماد الاتصال "الصاعد"، وتطوير آليات التشخيص ونظم التتبع والتقييم، وسمحت بخلق دينامية ومبدأ الحكامة الجيدة، رغم الإكراهات التي يتصدرها تعقّد النسيج الجمعوي، وضعف الميزانيات.

من ناحية أخرى تظهر تجربة الجزائر، أن النصوص القانونية أقرَت بـ "حق المشاركة"، بناء على: قانون البلدية، خطاب رئيس الجمهورية وقانون المدينة لسنة 2006، ومختلف التعليمات على إلزامية المنتخبين المحليين بفتح باب الحوار لإشراك المواطن في العمل المحلي، إلا أنه لم يتم بعد تجسيد المقاربة التشاركية واقعيا، عدا نماذج فردية وفقا لمبادرتي: العزابة وتاجماعت)، ويرجع ذلك لغياب (الجدية) و(الظرفية) في تعامل المسئولين المحليين مع المبادرات.

قائمة المراجع البيبلوغرافية:

أ-المصادر:

1. **«قاموس المعاني»** ، متوفر على الرابط: http://www.almaany.com.

ب-دراسات وأبحاث:

2. عبد المالك ورد، «الفاعل **المحلي وسياسة المدينة بالمغرب »** ، جامعة (مولاي إسماعيل) المغرب، سلسلة دراسات وأبحاث، رقم 20، 2006.

3. عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، «**إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب** » ، جامعة (قاصدي مرباح) ورقلة، 2013.

4. عكاشة بن المصطفى، «آليات **الديمقراطية المباشرة في دستور 2011، ضمن كتاب جماعي: دستور 2011: النص والبيئة السياسية، سلسلة بدائل قانونية وسياسية»** ، العدد 2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014.

5. محمد الطاهر غزيز، «آليات **تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر »** ، رسالة ماجستير، جامعة "قاصدي مرباح" ورقلة، 2011.

6. محمد الهادي لعروق، « **مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافية العمران »** ، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.

ت-ويبوغرافيا:

7. جعفر بن صالح،« **ورقة طريق جديدة للنظام.. الديمقراطية التشاركية ودولة القانون »** ، جريدة الخبر، 12 سبتمبر 2016، متوفر على الرابط:.www.elkhabar.com .

8. حسن بويخف،« **المجتمع المدني وامتحان المشاركة، جمعية "تنمية »** ، المملكة المغربية، 2016، متوفر على الرابط: http://www.tanmia.ma.

9. سليم اللويزي،« **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية** » ، الحوار المتمدن: العدد 3135، 25 سبتمبر 2010، متوفر على الرابط: www.ahewar.org.

10. صندوق تطوير وإقراض البلديات،« **المشاركة والمشورة المجتمعية: دليل عملي تدريبي** » ، فلسطين: 2005، متوفر على الرابط: http://www.mdlf.org.ps.

11. محمد بنشريف،« **أي دور للمجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية** » ، المملكة المغربية، 2016، متوفر على الرابط: http://www.tanmia.ma .

12. نجيم مزيان،« **المقاربة التشاركية في مجال التشريع، شبكة أخبار الناظور والريف "أريفينو نت »** ، المملكة المغربية، 09 أكتوبر 2012، متوفر على الرابط: www.arrifinu.net.

13. وزارة الداخلية،« **ترقية المقاربة التشاركية** » ، http://www.interieur.gov.dz.

14. Morgane LEGUENIC, « **L'approche Participative Fondements et Principes Théoriques Application a L'Action Humanitaire »**, /www.compasqualite.org, visite le : Septembre 2001.

ث–تقارير وقوانين:

15. وزارة الداخلية،« **تقرير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005- 2010)** » ، المملكة المغربية، 2010.
16. رئاسة الجمهورية،« **قانون الجماعات الإقليمية »** ، 2012.
17. الجريدة الرسمية، « **قانون البلدية 11 – 10 »** ، عدد 37، 03 جويلية 2011.